هل يمكن إدراج النوع الاجتماعي والطفولة في ميزانية الجماعات المحلية استنادا ببعض التجارب الدولية

أ.د/ باركة محمد الزين ، أ/أوجامع إبراهيم، أ/ حسين بومدين، أ/ غماري سهيلة
جامعة تلمسان
أ/بوقناديل محمّد
جامعة المسيلة

ملخص:
إن صياغة البرامج العمومية و تقديم الميزانية سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني له آثار متباينة على أفراد المجتمع «رجال و نساء فتيان و فتيات» و انطلاقا من هذه الوضعية فالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد تؤثر على قدراتهم في التجاوب مع هذه السياسات و الميزانيات و هذا ما يؤثر على نجاعة و بلوغ تلك الأهداف و البرامج المسطرة مما يعيق التنمية.
كما يعتبر تقديم الميزانية على أساس احتياجات الطفولة و النوع الاجتماعي يندرج في إطار إصلاح الميزانية التي باشرت به مختلف الدول و الجزائر منذ مطلع 2001 هذا الأخير الذي يهدف إلى الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج و إحدى التدابير الهامة المتخذة في إطار سياسة حماية حقوق المرأة و الطفولة و وسيلة لإدماج مبادئ الحكامة و القضاء على المتفاوتات و أداة لمحاربة التهميش و الإقصاء و الامساواة.
الكلمات المفتاحية: النوع الإجتماعي ،الميزانية ،الجماعات المحلية

المقدمة:
لقد ظل موضوع تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال إدماج النوع الاجتماعي أحد شواغل المنظمات و الهيئات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان عامة و حقوق الطفولة و المرأة على وجه الخصوص بحكم أنها الفئة المستضعفة في المجتمع و تحتاج إلى عناية خاصة و إرادة سياسية نحو ذلك و يمكنهم هذا الإدماج من اكتساب حقوقهن و ممارستها و أفضل مبدأ من خلال المشاركة بفاعلية في العملية التنموية، و قد أصبح في الآونة الأخيرة أحد رموز الاهتمام المتزايد الذي أصبحت توليه الدولة لشؤون الطفولة و المرأة في إطار الميزانية و التي تشكل تعبيرا عن السياسات الحكومية في مختلف المجالات و تشكل في نفس الوقت أداة لتفعيلها في أرض الواقع و عادة ما تغفل عملية صياغة الموازنة الوطنية عن أدوار الرجال و

النساء و الفتيات و الفتيان و المحددة اجتماعيا و مسؤولياتهم و قدراتهم .

و من هنا تدعو الضرورة على أخذ احتياجات الطفولة و النوع الاجتماعي عند صياغة السياسات و البرامج و كذا تأثيرات مخصصات الميزانية على طبقات المجتمع و لا تشكل هذه الموازنة موازنة مستقلة خاصة بالنساء و الأطفال و إنما هي تحليل للميزانية العامة بهدف إرساء وقعها المتفاوت على النساء الرجال و الأطفال و على المجموعات المختلفة من هذه الفئات أي مدى التزام الحكومة بشأن الأطفال و النساء و ترجمتها إلى مخصصات مالية في الميزانية لبلوغ تلك الالتزامات و قد سبق لعدة دول في تبني هذا النوع من الميزانيات و تعتبر كل من استراليا و جنوب إفريقيا من أولهم و كان ذلك سنة 1995 في حين قدمت جنوب إفريقيا تحليلا لميزانياتها من منظور حقوق الطفل سنة 1997 تم تلتها السويد و الأردن أول الدول العربية التي قدمت تقريرا تناولت فيه هذه الميزانية سنة 2009 .

أما الجزائر هي كذلك من الدول التي تعرب عن نيتها في تقديم ميزانية على أساس النوع الاجتماعي و الطفولة و يتجلى ذلك من خلال مصادقتها على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل و إتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة و هذا ما نتج عنه مؤشرات جد هامة بالنسبة للتنمية البشرية حيث زاد من نسب الالتحاق بالمدارس بالنسبة للأطفال و ارتفاع مؤشر المساواة بين الجنسين في التعليم إلى 0,9 و كذلك برنامج محو الأمية لدى الكبار و خاصة في المناطق القروية التي شهدت تنمية لم تكن من قبل،كما زادت نسبة المشاركة الاقتصادية و السياسية للمرأة و كل هذه البرامج لابد أن تعكسها مخصصات مالية في ميزانية الدولة " كالنفقات على التعليم الأساسي للأطفال،النقل المدرسي،نفقات الرعاية الصحية للأمهات و الأطفال التحويلات المالية للعائلات التي تعيل الأطفال ، منح للأرامل..." فكل هذه السياسات ما هي دليل على أن هناك إرادة قوية لتقديم ميزانية مستجيبة لاحتياجات النوع لاجتماعي و الطفولة في الجزائر.

و تمحورت إشكالية البحث على"**ما هو دور المخصصات المالية المحلية في ضمان المساواة بين الجنسين و حقوق الطفل ؟**

أولا:تحليل و مقاربة النوع الاجتماعي:

مصطلح بدأ استخدامه منذ أكثر من عشر سنوات، وبالرّغم من ذلك فإن اللفظ ما زال غامضا أو غير مفهوم، وما يزيده غموضا هو صعوبة ترجمته إلى لغة غير التي انطلقت فيها «أي الإنجليزية»[1].

1 هيفاء أبو غزالة، الكاشف في الجندر والتنمية،اليونيفيم،طبعة 2006 ص8

حيث لفظ «بالجندر» Gender، كلمة تنحدر من أصل لاتيني، وتعني في الإطار اللّغوي القاموسي (الجنس) من حيث الذكورة والأنوثة وفي عام 1995 تم الاتفاق على ترجمة هذا المصطلح إلى العربية حيث تم اختيار «النوع الاجتماعي» كمرادف لكلمة «الجندر» خلال اجتماع لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في تونس.

1 /تعريف النوع الاجتماعي:

تعرفه منظمة الصحة العالمية على أنه[1]:

«المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة بها بالاختلافات العضوية.

يعني أن مميزات الرجل والمرأة هي مميزات تتصل بعلاقتها الاجتماعية تحت تأثير عوامل اقتصادية وثقافية وإيديولوجية ...تحدد أدواره وأدوارها، وتضيف: أنه يجب إقحام المساواة بين الرجل والمرأة في كل السياسات العامة، الحكومية منها وغير الحكومية[2]:

ويعرف أيضا بـ «أنه عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع، تحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية»[3].

وفي التعريف العام لمفهوم النوع الاجتماعي نسعى إلى تثبيت نقطتين مهمتين وهما:

- النوع ليس الجنس
- النوع ليس المرأة

وعندما نتكلم عن النوع الاجتماعي، فلا نعني به المرأة، وإنما نعني به المرأة مقابل الرجل معا.

أما التعريف الشامل فهو:

«النوع الاجتماعي هو تصور للأدوار والعلاقات الاجتماعية والقيم التي يحدد بها المجتمع لكل من جنسين والنابعة من الثقافة والدين والتقاليد والمعايير الاجتماعية والحاجات الاقتصادية».

يقصد به تحقيق العدالة والإنصاف بين الرجل والمرأة من حيث الفرص وتخصيص الموارد والوصول إلى خدمات والانتفاع من ثمار التنمية[4].

---

1 نيكوليان واسينار،إدراج النوع الإجتماعي في منظمتك غيرحكومية،النسخة العربية للمعهد الديمقراطي لبنان ،2007،ص10

2 حلمي الراوي، موازنة النوع الاجتماعي في مصر، مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، طبعة 2009، ص 13.

3 عبد الرحمن أبو شمالة، مسرد ومفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، منشورات المفتاح 2006 ص09.

4 د أحلام رزق،المبادرات الوطنية لدمج النوع الاجتماعي،ورقة مقدمة للمؤتمر إدماج النوع الإجتماعي، ص 5.

2 /أدوار النوع الاجتماعي:

يقصد بها كناية عن سلوك مكتسب في مجتمع، لتصنيف النشاطات والمهام والمسؤوليات حسب الجندر[1]، ويعني هذا المصطلح أن الأدوار التي يقوم بها كل من جنسين هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية وتتغير وفقا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية.

تحديد النوع الاجتماعي:

أول وسيلة لإظهار وتوضيح الأعمال والأدوار التي يقوم بها الجندر في مجتمع ما، أو بيئة معينة التي تحددها ثقافة المجتمع وتقاليده وعاداته.

تقسيم الأدوار حسب النوع الاجتماعي:

يمكن تمييز بين عموما بين أربعة أدوار: إنجابية، إنتاجية، اجتماعية، سياسية.

الدّور الإنجابي:

يمثل مسؤوليات إعادة إنتاج قوى عاملة في المجتمع وكذا صيانتها، ويرتبط بالحمل والولادة ورعاية الأطفال وكل المسؤوليات المنزلية، ورغم أهمية هذا الدور إلا أنه عادة ما ينظر على أنه ليس اقتصاديا ولا يدفع عنه أي تعويض مالي، وغالبا ما يستبعد من حسابات الدخل القومي ومن الإحصاءات الوطنية[2].

الدور الإنتاجي :

هو الدور الخاص بإنتاج السلع والخدمات قابلة للاستهلاك والتجارة، وهو يرتبط بالأعمال التي يقوم بها الرجال والنساء مقابل أجر نقدي أو عيني.

يشمل الدور الإنتاجي إنتاج سلعة لها قيمة تبادلية ويمكن بيعها في السوق، بمعنى أنه له قيمة تبادلية ، ما يكسبه أهمية مجتمعه خاصة وهذا الدور هو المعترف به إجمالا على أساس أنه العمل الذي يزاوله الأفراد والمجتمعات، وهو الذي تشمله عادة الإحصائيات الاقتصادية القومية[3].

الدور المجتمعي: يعتبر هذا الدور امتدادا للدور الإنجابي، بحيث أنه يتمحور في المحافظة على المجتمع البشري ولكنه يمتد من الاهتمام الأسري إلى الاهتمام المجتمعي.

يمارس هذا الدور تطوّعيا لضمان توفير الموارد النادرة وتنظيم استخدامها من المجتمع، إضافة إلى تقديم الخدمات التي تساعد المجتمع البشري على البقاء والتطور، كالرعاية

1 النوع الاجتماعي، العمل، الاقتصاد اللانظامي، قاموس المصطلحات،منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني (نوفمبر) 2008 ص32.

2 النوع الاجتماعي (الجندر)، سيما عدنان أبو رموز، ماجستير دراسات الإسلامية معاصرة، سنة 2005م، ص 11.

3 هيفاء أبو غزالة، نفس المرجع السابق، ص23.

الصحية والتعليم وغير ذلك. يتمثل أداء الدور المجتمعي بالقيام بعمل تطوعي غير مدفوع الأجر في نطاق المجتمع، أو أي نشاط مجتمعي آخر[1].ويقوم بهذا الدور الرجال والنساء بحيث يعتمد توزيعه ما بين الجنسين على المفاهيم السائدة في المجتمع الثقافية منها والمجتمعية، وذلك رغم أن النساء يمارسن هذا الدور بقسط أكبر من الرّجال.

الدّور السياسي:

يتخلص الدور السياسي في سلطة اتخاذ القرار السياسي، ويرتبط هذا الدور بممارسة نشاطات سياسية على مستوى المجتمع الصغير والمجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني والدولي.

ويكون هذا الدور عادة مدفوع الأجر، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (معنوية) لارتباطه ارتباطا وثيقا بالمركز والسلطة ويكون القيام به معتمدا على المصالح[2].

ينظر عادة لهذا الدور على أنه خاص بالرّجال بحيث يميل الرّجال إلى تولّي المناصب القيادية أما أغلبية العظمى من النساء فينحصر دورهن السياسي في مجال الأعمال المكتبية، باستثناء المنظمات النسائية المستقلة أو المنظمات التي تسعى للارتقاء بالمصالح التقليدية للنساء، ويكون دورهن فيها قياديا.

ثانيا:إصلاح الميزانية المحلية و المقاربة المنهجية للطفولة و النوع الاجتماعي.

ينادى عادة بالمبدأ القائل إن الموازنة الوطنية غير منحازة جنسيا و إما تفيد النساء و الرجال و الفتيات و الفتيان على حد سواء ،و الواقع أن الميزانية تعزز في بعض الاحيان أوجه اللامساواة القائمة إذا لم تراع أدوار الرجال و النساء و الفتيات و الفتيان و حاجاتهم و قدراتهم ،و عليه لكل مجموعة إجتماعية رأيها حول كيفية تحليل تبعات الموازنة و أثرها ،وتهدف مراعاة النوع الاجتماعي إلى استجابة الموازنات و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية لحاجيات الرجل و المرأة و الفتيات و الفتيان من الاوساط كافة على حد سواءا[3]،و يعتبر إصلاح الميزانية و اعتماد التدبير المرتكزعلى النتائج مدخلا لمقاربة النوع الاجتماعي و الطفولة التي يمكن استلهامها في كثير القطاعات التي تبنت هده الاستراتيجية في وضع مؤشرات سياتها و برامجها .

1 إيناس مرحية، دليل التدريب على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، طبعة 2006 ، ص 10.

2 إيناس مرحية ، نفس المرجع السابق ص11.

3 دليل عملي للبرلمانيين،البرلمان و الموازنة و النوع الاجتماعي،من إصدارات الطبعة العربية بيروت، سنة 2004 ،ص: 77،78

1- مفهوم الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي و الطفولة:

إن الميزانية الحساسة بالنوع الاجتماعي ليست ميزانية حكومية منفصلة لكل من النوع الاجتماعي وإنما هي محاولات لتفكيك وتفصيل النمط السائد من الميزانيات الحكومية من حيث تأثيرها على الجندر، ويمكن لها أن تكون أداة مهمة في إعادة تشكيل الدولة بحيث تتمكن من تحقيق احتياجات الفئات الأكثر فقرا[1]».

وتم **تعريفها من طرف العمل الدولي** بـ «أن ميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي هو كناية عن إدماج الجندر ضمن عملية إعداد الميزانية، وهو يعني منظور النوع الاجتماعي على كافة مستويات وضع الميزانية وإعادة هيكلة العائدات والنفقات لغرض المساواة بين الجنسين».

* أما ميزانية الطفولة فيمكن تعريفها على أنها: تمثل مشروعاً بحثياً يجري إطلاقه لمرة واحدة، ويحلل مدى التزام بلدٍ ما بتوفير الخدمات للأطفال .وقد يعمد تحليل الموازنة المخصصة للطفل إلى التركيز فقط على برامج وموازنات الحكومة، أو أنه قد يتوسع ليشمل برامج وموازنات المنظمات الدولية والمجتمع المدني والمجتمع المحلي والأسر .وقد يركز التحليل على مجال واحد(مثلاً :الحماية الاجتماعية)، أو أنه قد يغطي موازنة البلد ككل وقد يمتد ايضا نحو تقييم التوفر الفعلي للخدمات .ولا توجد هناك منهجية موحدة لإجراء تحليل الموازنة المخصصة للطفل حيث تؤثر أوضاع البلد ونوعية المعلومات المتوفرة على كيفية إجراء كل تحليل من تلك التحليلات ،و لقد أصبح تعبير الموازنة المخصصة للطفل مصطلحاً دارجاً لدى المنظمات التي تعنى بحقوق الطفل و قد يصبح مصدر إرباك إذا لم يتوفر هناك فهم لما يشير إليه هذا التعبير .وكما هو الحال بالنسبة لتحليل الموازنة المخصصة للطفل، فإنه لا توجد منهجية قياسية أو هيكل لموازنة مخصصة للأطفال .إن الموازنة المخصصة للأطفال هي الناتج النهائي لتحليل الموازنة المخصصة للطفل اذ أنها تبين المخصصات المالية للمبادرات التي تفيد الأطفال بشكل مباشر. ويمكن التوسع في مفهوم الموازنة المخصصة للأطفال بحيث يشمل هذا المفهوم الموازنة الصديقة للطفل والتي تعني ضمناً موازنة تتوفر لها المخصصات الكافية للوفاء باحتياجات الأطفال.[2]

تدعو هذه العملية إلى إستثمار فاعل في الطفولة لتوفير احتياجاتها و بناء رأس مال إنساني للمستقبل ولكن هدا لا يعني أن عملية إعداد موازنات صديقة للطفل أن يحصل الاطفال على اهتمام إضافي خاص من الميزانية العامة للدولة و إنما أن يكون الانفاق على برامج

1 شيرين شكري، ورشة عمل حول الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي UNIFEM، ص 4.

2 تقرير تم إعداده بتكليف من صندوق الامم المتحدة للطفولة ،في الاردن و المجلس الوطني لشؤون الاسرة،تحليل الموازنة المخصصة للطفل في الاردن ،سنة 2009 ،ص:12.

الطفولة متوازنا مع كافة الاولويات الوطنية .

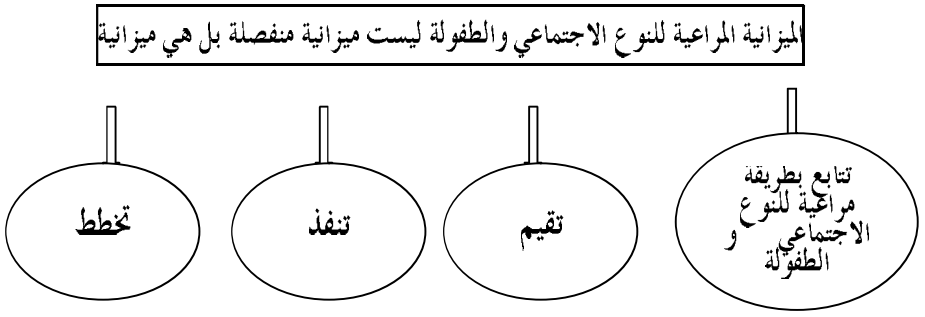

المصدر: هيفاء أبو غزالة ،أدوات الموازنة المراعية لنوع الاجتماعي،ص:03

2- الهيئات الفاعلة في تعزيز الميزانية المستجيبة لاحتياجات الطفولة و النوع الاجتماعي:

لكل من الحكومة كسلطة نتفيدية و البرلمان كسلطة تشريعية و دور وسيط في تحديث الميزانية بالإضافة إلى المجتمع المدني بصفته طرف هام في الاصلاح تفضيلا لمبدا الديموقراطية التشاركية ،فالجهات الثلاثة لها دور متميز و متكامل في سبيل تعزيز الميزانيات المستجيبة للطفولة و النوع اللاجتماعي،و لاتعوض جهة الاخرى بل أنها تؤدي أدوارا متكاملة من أجل تحقيق أهدف تنموية قائمة على الانصاف و الشفافية و العدل الاجتماعي و المساواة في إطار من الشفافية و التدبير الجيد للشأن العمومي[1].و قد أحرزت الكثير من الربلمانات بشراكة من المجتمع المدني تقدما في ضم شؤون النوع الاجتماعي إلى الموازنة و خاصة في جنوب إفريقيا و اسكتلندا و اوغندا.

1-2/ أعضاء البرلمان:

للبرلمان دور وسيط بين المواطنين و المواطنات أي الملزمين بدفع الضرائب و الحكومة التي تقوم بإنفاق الموارد ،وتمثل الاهمية القصوى لهذا الدور في كون أن البرلمان يمثل مختلف الفئات الشغب و هو بهذه الصفة هو محاط بالثقة التي يضعها المواطنون و المواطنات في أعضائه من أجل جعل الميزانية تترجم فعلا مصالح و طموح مختلف هذه الفئات "رجال و بنات،أولاد و فتيات" ينتمون إلى مختلف الشرائح السوسيو اقتصادية و جهات البلاد و تباينها ممن يعيشون في ظروف معينة و لهم حاجيات يومية حقيقية يعرفها البرلمانيون و البرلمانيات بحكم روابطهم،و يعتبر دعم البرلمان لبرنامج الاصلاح الميزانية و اعتماد منطق النتائج و مقاربة النوع بجعل هذه الميزانية تستجيب لشروط الانفاق و العلاقة الاجتماعية

1 وزارة المالية و الخوصصة،دليل إصلاح الميزانية و المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية المرتكزة على النتائج و المدمجة لمقاربة النوع الأجتماعي ، المملكة المغربية، سنة 2006،ص:58.

و النجاعة الاقتصادية و الشفافية كما أنه و بحكم قرب البرلمان من حاجيات السكان يزيد من فعالية تدخله و ذلك بالمساهمة في جعل ميزانية مؤطرة و مهيكلة بطريقة تضمن الاستجابة لتلك الحاجيات ،و يشترط في هذا الشأن أن توجد مجموعات برلمانية مهتمة بقضايا النوع "نساء،أطفال،..."يمكن أن يكون لها ثأتير عللى الاقرارات المتعلقة بالميزانية[1]. يجب أن يتمكن البرلمانيون من تحليل الموازنة تحليلا مفصلا و مستقلا إذا أرادوا أن يشاركوا فعليا في العملية و ان يطلعوا على معلومات دقيقة تدور حول الموازنة تراعي النوع الاجتماعي و الطفولة و لا يسع للبرلمان وحدهم أن ينجزوا تحليلا مستقلا حول هذا النوع من الميزانيات بل عليهم اللجوء إلى خدمات محترفين يلمون بالموضوع و يستطيعون أن يزودوهم بمعلومات دقيقة و تتولى في كثير من البرلمانات لجنة المساواة بين الرجل و المرأة أو لجنة الموازنة مهمة الارتقاء بمراعاة الموازنة شؤون النوع الاجتماعي و التخطيط لها [2]، و سيتم تحديد الآلية المؤسساتية الأكثر قدرة على ضم تحليل النوع الاجتماعي و الطفولة إلى الموازنات بحسب النظام التشريعي و السياسي القائم و تعتبر مثل هذه الآلية ضرورية لأن زخم الإصلاح قد يزول في غيابها.

2-2/ دور المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية:

للجمعيات و منظمات غير الحكومية دور فعال في تحديت الميزانية القائمة على النتائج و المدمجة للنوع الاجتماعي و الطفولة، فتعد الهيئات المؤسسة في المجتمعات المحلية التي تركز على خدمات المرأة و الطفل و حقوقهم عناصر أساسية في عملية إعداد الموازنة الصديقة للطفل و يمكن للمنظمات التي تريد المشاركة بالاتصال مع المجلس الوطني لشؤون الاسرة أو اليونسيف حيث يقوم المشروع بتوفير منبر دائم لتنسيق الجهود ،أما الدور الذي يمكنها ان تلعبه فهو المساهمة في نشاطات استقطاب الرأي و تطبيق مبادرة الموازنة الصديقة للطفل إضافة إلى ذلك بإمكانها أن تلعب دور مزود مباشر بالخدمة فعلى سبيل المثال يمكن لمنظمة تربوية إجراء البحوث التي يمكن أن تساعد الحكومة

بأفكار حول كيفية استخدام مواردها المحدودة بأفضل الأساليب و أكثر فاعلية و يمكن لمنظمات التنمية الاجتماعية أن تساهم في تحقيق موازنة صديقة للطفل من خلال التشارك مع الحكومة في إيصال الخدمة.

1 وزارة المالية و الخوصصة،دليل إصلاح الميزانية و المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية المرتكزة على النتائج و المدمجة لمقاربة النوع الأجتماعي، المرجع نفسه،ص:58-60

2 دليل عملي للبرلمانيين،البرلمان و الموازنة و النوع الاجتماعي، المرجع سبق ذكره،ص:10-115.

و تضم أهداف مشروع موازنة صديقة للطفل زيادة وعي الجمهور و مشاركته في عملية إعداد الموازنات و هناك فرص للمشاركة العامة في عملية إعداد الموازنات و بهذا يصبح الجمهور على علم و معرفة بالتوجهات و الأنماط السائدة في الإنفاق على الطفل و يمكن استخدام هذه المعرفة للدفاع عن مشاركة أوسع و الدعوة إليها و ممارسة التأثير على الرأي من أجل استخدام فاعل للأموال الحكومية للعودة بالفائدة على الأطفال[1] و دعي في كم مرة خبراء برلمانيون و غيرهم من خبراء المجتمع المدني و الصحافة ليشاركوا الحضور تجربتهم في عملية الموازنة و الطريقة الأمثل لإدراج النوع الاجتماعي و يمكن أن يضطلع دور الجمعيات في هذا المجال بما يلي[2]:

- المساهمة في تحليل الحاجيات و تحديد الأولويات بحكم القرب من الساكنة؛
-المساهمة في تعبئة الساكنة من أجل تمكينها من المشاركة في تدبير الشأن المحلي؛
-الترافع لكي يتم الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الآنية و الإستراتيجية للساكنة رجال،نساء،أطفال،طفلات أشخاص في وضعية إعاقة...
-تقوية الديمقراطية التشاركية
-القيام بعمل المساءلة من أجل تطبيق مبادئ الحكامة
-تمكين الجماعة من الاستفادة من الإمكانيات الهائلة المتواجدة عند الجمعيات
-لمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لفائدة جميع السكان
-التوعية و التحسيس
-توسيع هامش الديمقراطية
-المساهمة في تحديث الميزانية القائمة على منطق النتائج
-القيام بدور المراقبة من أجل النجاعة و مدى تطبيق مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية و مخطط التنمية
الاقتصادية و الاجتماعية.

3/ أهداف الميزانية المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي و الطفولة:

تهدف هذه الميزانية إلى ما يلي:

- ادات لتقييم و متابعة مدى التزام الوزارات بالسياسات العامة للدولة المؤيد لأخذ احتياجات الطفولة و النساء في الحسبان.

1 المجلس الوطني لشون الأسرة و اليونسيف ،مبادرة إعداد الموازنات الصديقة للطفل:عدد رقم 2،كانون الثاني ن الأردنن 2011،ص:2

2 دليل منجز من طرف خديجة الرباح ،رشيدة الطاهري،محمد الرحموني،دليل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الجماعات المحلية، المغرب، 2005/2006،ص: 54.

- أداة متابعة للحفاظ على حقوق الطفل و المرأة.
- أسلوب لتضمين احتياجات المرأة و الطفولة في كل مراحل الموازنة.
- تهدف إلى تحليل أثار سياسة الدولة المالية و أثر ذلك على الطفل و المرأة.
- تتضمن مقترحات إعادة و دراسة الأولويات المالية في ضوء احتياجات الطفولة و المرأة وفقا لعوامل عدم المساواة و ليس مجرد زيادة الانفاق العام[1].
- تنمية المساواة بين الرجال و النساء الفتيات و الفتيان.
- تحقيق الأنصاف للولوج المتساوي للخدمات العمومية .
- تحسين الفعالية و الانسجام للسياسات العمومية عن طريق رصد جيد للموارد أثناء إعداد الميزانية[2].

4/ دوافع الاهتمام بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي و الطفولة:

- ✓ هي واحدة من الطرق أمام الحكومات لتنفيذ الالتزامات والتوصيات وخطط العمل المرتبطة بالجندر.
- ✓ يمكن أن تظهر تقدما في التزامات الحكومة تجاه المساواة بين الرجل والمرأة بتركيز الاهتمام على مخرجات الحكومة وآثار الإنفاق.[3]
- ✓ يمكن أن تستخدم لضمان أنه لا توجد أية فجوات بين تطور السياسة الوطنية بصدد تطوير أوضاع جندر وبين مخصصات الموازنة.
- ✓ تمنع خسائر الدولة التي يمكن أن تحدث من جراء الفشل في اعتبار الدلالات الخاصة بالنوع بصدد الإيرادات والإنفاقات.
- ✓ توفر فرصة للحكومات لإتباع أهداف أكثر توازنا وأكثر تحقيقا للتنمية المستدامة.
- ✓ يمكن أن تكون أداة لتفعيل المساءلة وتحقيق تنفيذ أكثر فعالية للسياسات.
- ✓ أحد الأهداف الرئيسية هو ضمان أن السياسات المختلفة تأخذ في الحسبان الإسهامات المختلفة لاقتصاد الرعاية في مخرجات الاقتصاد القومي.

1 هيفاء أبو غزالة ،مرجع سبق ذكره،ص:12

2 ورقة عمل من تقديم حكيمة ناجي،جندرة الميزانية المحلية: ما العمل؟،جمعية البحث النسائي للتنمية و التعاون،تطوان، المغرب،31 يناير 2009، ص:8

3 سلوى شعراوي جمعة، نجو موازنة مستجيبة للنوع، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونفيم، طبعة الأولى 2004، ص 10،11.

- ✓ أصبح من غير المقبول أن يتم إغفال البعد النوعي، فبدون تقويم الآثار المختلفة للموازنة على الرجل والمرأة فإن جهود الحكومة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية سيتم تعويقها.

- ✓ التحليل الخاص بالنوع حيوي للغاية لأنه توجد اختلافات عديدة بين الرجل والمرأة بالنسبة للاقتصاد، في مواجهة هذه الاختلافات، فإن تجاهل اعتبارات المساواة بين الرجل والمرأة يمكن أن يسب مشكلات عديدة من قبيل عدم الكفاءة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومستوى النمو، والتوظف، ومستويات الإنفاق العام.

- ✓ بالإضافة إلى ذلك فإن التحليل الاقتصادي التقليدي يميل إلى تسجيل وقياس التأثيرات المختلفة لإسهامات الرجل المختلفة في الاقتصاد والتي تفوق المرأة، وهذا يدمر الصورة الاقتصادية ويبخس المرأة إسهاماتها المختلفة في الاقتصاد، وهذا يؤدي في النهاية إلى مخرجات وعوائد غير متساوية وغير كفء.

- ✓ غن الخدمات المقدمة لطفل لها عوائد مضاعفة واسعة فعندما يتم تطعيم طفل ضد مرض ما فإنه لا يجري حماية هذا الطفل وحده و إنما يمد تطعيمه من مخاطر عدوى آخرين بالمرض و بالمثل يوفر التعليم مكاسب شخصية الطفل و يفيد المجتمع بالإضافة إلى المعانات الإنسانية الناتجة عن فقر الأطفال فإن ذلك يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية حيث يصبح الأطفال الفقراء عالقون في دائرة الفقر فلا توفر الصحة و التغذية الضعيفة و التعليم الضعيف للأطفال فرصا لتطور و الوصول إلى كامل قدراتهم فيصبح فقر الأسر سمة الأجيال[1].

5- فوائد تحليل الميزانية من منظور الطفولة و النوع الاجتماعي:

تشير مصادر اليونيفم (صندوق الأمم المتحدة) أن من فوائد استخدام تحليل الميزانيات العامة على هذا الأساس ضمان كل من:[2]

- ✓ **المساواة:** ليس فقط بين الرجال والنساء، بل أيضا المساواة في المناطق المختلفة وبين الفئات الاجتماعية والأثنية المختلفة، فرصد أشكال التمييز ودراسة المؤشرات التي تدلل عليها تساهم في تعزيز المساواة.

1 المجلس الوطني لشون الأسرة و اليونسيف ،مبادرة إعداد الموازنات الصديقة للطفل:عدد رقم 1،كانون الثاني ن الأردن2011،ص:1

2 http://www.unifem.org/index.php?Fpagepid:19

- ✓ **المساءلة:** فتحليل الموازنة يتطلب فهم ودراسة جميع المدخلات والمخرجات، مما يساعد في تعزيز آليات مساءلة الحكومة.
- ✓ **الكفاءة:** تحليل الموازنة يضع تساؤلات كثيرة حول جدوى الإنفاق في مجال معين، وجود جمع الإيرادات، ورشاقة وفاعلية الجهاز الإداري الحكومي، وهي أمور تعزز الكفاءة.
- ✓ **الشفافية:** تحليل الموازنة يتطلب الكشف عن جميع مصادر الإيرادات وآليات صرفها، فلا مجال لحسابات سرية أو فرعية، مما يعزز شفافية الموازنة والأداء الحكومي على حد سواء.

ثالثا:بعض التجارب الدولية :

لا يزال تطور تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي و الطفولة ضعيفا في كل أنحاء العالم ،و الذي يمكن أن يكون مرده إلى الصعوبات التي تواجهها أنظمة المعلومات لتوفير المعطيات مفصلة حسب الجنس و العمر و رغم ذلك هناك بعض التجارب المهمة في هذا المجال و لذلك سوف نتطرق إلى التجربة المغربية.

1/ التجربة الغربية:

إن إدماج النوع الاجتماعي و الطفولة في مراحل الميزانية العامة للدولة جاء بموجب الإصلاحات المالية العمومية التي قامت بها وزارة المالية و الخوصصة منذ سنة 2002 التي تهدف إلى وضع ثقافة جديدة للنفقات العمومية المرتكزة على أساس النتائج[1] و نجاح هذا الاتجاه يستدعي تجنيد و تعبئة كافة الفاعلين «مؤسسات حكومية جماعات محلية ، هيئات دولية و حتى ممثلين عن المجتمع المدني « من أجل اعتماد مقاربة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة و المختلفة للجنسين في التنمية، و اعتمادها بهدف استعمال منصف للموارد المحلية و الذي يشكل أحد الأهداف و الركائز الأساسية للسياسات التنموية بالمغرب [2] و قد شرعت مديرية الميزانية سنة 2002 بالتعاون مع البنك الدولي في أنجاز دراسة أولية حول « الجدوى المنهجية لاعتماد الميزانية الخاصة بالنوع الاجتماعي و الطفولة بالمغرب «بالإضافة ، إلى هذا ف5قد التزم المغرب ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي تهدف من خلالها إلى حسين المستوى المعيشي للسكان و خاصة الحد من الفقر و تعميم

1 وزارة المالية و الخوصصة،تقرير النوع الاجتماعي ، المملكة المغربية، سنة 2007،ص:09.

2 العربي الجعيدي، حياة الزراري، إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية المحلية لمدينة مراكش ،كتابة الدولة المكلفة بالأسرة، المغرب، أفريل 2006 ص : 02.

التعليم الابتدائي للأطفال هذا الهدف الذي يرصد له كل سنة حوالي 30 من ميزانيتها العامة لبلوغه بالإضافة إلى بقية الأهداف.

2/ تحليل النفقات العمومية لبعض القطاعات حسب الطفولة و النوع الاجتماعي بالمغرب:

نتيجة للتدابير المتخذة من أجل تقليص الفوارق في الدراسة بين الإناث و الذكور و المتمثلة في برامج الدعم الاجتماعي و تطوير البنايات التحتية الأساسية و ترقية الفتات القروية، استفاد القطاع من ميزانية معتبرة فانتقلت من 23,15 مليار درهم سنة 2003 إلى 23,74 مليار درهم سنة 2006 بعدما كانت لا تتعدى 17 مليار درهم سنة 1999 أي بمعدل نمو 9 أما ميزانية التجهيز فسجلت معدل نمو يقدر 6 من النفقات الاستثمارية ، كما قدرت تكلفة إصلاح نظام التعليم المغربي بـ 500 مليون درهم .

و يمكن تحليل تأثير هذه الزيادة في النفقات على أساس النوع الاجتماعي و الطفولة من خلال مجموعة من المؤشرات ، حيث تم تسجيل نتائج إيجابية في تقليص الفوارق المرتبطة بالنوع الاجتماعي و خاصة في العالم القروي بين الفتيات و الفتيان بـ 12 نقطة مابين سنة 1997 و 1999 و 21,4 نقطة بين سنتي 2002 و 2003 ،[1] و قد لعبت "المطاعم المدرية ،و سياسة الدعم،الموجه للأطفال المحتاجين" دورا كبيرا في ذلك حيث ارتفعت المطاعم من 11.183مطعم سنة 1999 إلى 12.356 مطعم سنة 2003 منها 94,4 في الوسط القروي ،و بلغت نسبة التحاق الأطفال بالمدارس 70,5 خلال موسم 04/05 منها نسبة 64,3 لصالح الفتيات بعدما كانت لا تتعدى 60 منها 50,7 لصالح الفتيات خلال موسم 00/01 هذا مما أدى إلى ارتفاع معدل المساواة بين الجنسين في تعليم الأطفال إل 0,91 و 0,83 في الوسط القروي.[2] أما بالنسبة لمحو الأمية و تعليم الكبار فقد تراجعت بـ 13 نقطة لدى النساء و 11 نقطة لدى الرجال حيث انخفضت من 42 إلى 31 لدى الرجال، و من 68 إلى 55 لدى النساء خلال الفترة الممتدة بين 1994 إلى 2004 أما خلال موسم 04/05 فقد بلغ معدل القيد لدى النساء 91.

نفقات كتابة الدولة المكلفة بالأسرة و الطفولة هي حظيت باهتمام معتبر من ميزانية الدولة حيث ارتفعت نفقاتها إلى 38,69 مليون درهم سنة 2006 حيث انتقلت من 32,54 مليون

1 وزارة المالية و الخوصصة،تقرير النوع الاجتماعي ، المملكة المغربية، سنة 2007،ص:38 ،مرجع سابق الذكر.

2 وزارة المالية و الخوصصة،دليل إصلاح الميزانية و المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية المرتكزة على النتائج و المدمجة لمقاربة النوع الاجتماعي ، المملكة المغربية، سنة 2006،ص:13- 14، مرجع سابق الذكر.

درهم سنة 2001 إلى 42,42 مليون درهم سنة 2003 ، أما النفقات الاستثمارية للوزارة فتشكل 15,17 مليون درهم سنة 2006، و توجد منه فقرة تتعلق بتشجيع المساواة على أساس النوع الاجتماعي و محاربة العنف قدره1 مليون درهم ، و بلغت ميزانية الاستثمار المخصصة لبرنامج الصحة الإنجابية و صحة الأطفال سنة 2006 81,85 مليون درهم ،و تهدف هذه النفقات في المجال الصحي إلى تخفيض نسبة وفيات الأطفال ،و تحسين الخدمات المقدمة للطفل و الأم ، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال بأكثر من النصف خلال الفترة بين 19980 و 2003 فأنخفض من 91 من أصل ألف ولادة حية إلى 40 من أصل ألف ولادة حية أما حسب النوع الاجتماعي فتقدر بـ 33 لصالح الذكور و 23 للإناث و هذا بفضل سياسة تعميم التلقيح لكافة الأطفال بلغت هذه النسبة 9 أطفال من أصل 10 أطفال أما حسب النوع الاجتماعي فنجد أن الفتيات يستفيدون من اللقاحات ضد الست 6 أمراض الفتاكة أكثر من الذكور بنسبة 91,2 للإناث و 88,8 للذكور ، أما عن معدل وفيات الأمهات لا يزال مصدر قلق بالمغرب رغم كل التدابير المتخذة و خاصة في الوسط القروي ، فبلغت سنة 2004 بـ 227 حالة وفاة من أصل 100.000 ولادة حية فلم يعرف لها أي انخفاض مقارنة بسنة 1997 التي سجلت فيها 228 حالة وفاة أما حسب الاقاليم فهي تعرف نسبة مخيفة بالوسط الريفي بنسبة 267 حالة وفاة ،و 197 بالوسط القرو ي[1].

3/ التجربة الجنوب الإفريقية: تدخل مبادرة جنوب إفريقيا، المتعلقة باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي للميزانية في إطار تصفية نظام الميز العنصري ووضع الدستور الجديد الذي جعل من بين أولوياته محاربة كل أنواع التمييز من خلال حماية حقوق المرأة، خاصة الحق في المساواة والحرية والأمن والتعليم والملكية .وهكذا تمت المصادقة على معاهدة القضاءعلى كل أنواع التمييز ضد النساء**«CEDAW»**، كما تم اتخاذ مجموعة من التدابير بهدف وضع منظومة وطنية لتحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين.وقد لعب البرلمان دورا أساسيا لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية، حيث أسندت هذه العملية إلى اللجن البرلمانية .ويتم خلال مناقشة مشروع الميزانية وضع أسئلة تتعلق بالنوع الاجتماعي على مستوى الموارد والنفقات، بالإضافة إلى إعداد ميزانيات خاصة بالمرأة وحث مختلف القطاعات الحكومية على تحديد أهداف قابلة للإنجاز في هذا المجال .وخلال سنة**1995** ، قامت هذه اللجن بإعداد» مبادرة ميزانية النساء « بشراكة مع المنظمات غير الحكومية والباحثين الجامعيين .ومنذ سنة **1997** ، قامت وزارة المالية بإدراج نتائج هذه المبادرة عند إعداد الميزانية.

1 وزارة المالية و الخوصصة،تقرير النوع الاجتماعي ، المملكة المغربية، سنة 2007،ص:29-22 ،مرجع سابق الذكر.

خلاصة:

لقد أصبحت الجماعات المحلية اليوم من بين أهم المؤسسات التي تقاسمها الدولة جزءا من صلاحياتها و مهامها فأوكلت لها العديد من الصلاحيات نتيجة لتنامي و كثرة الطلب على الخدمات العمومية ،كما شهدت مسألة حماية الطفولة و المساواة بين الجنسين اهتماما دوليا و محليا، و سعت الجزائر هي الأخرى بتكييف الظروف المناسبة من أجل ذلك و ينعكس هذا من خلال الموارد المالية التي ترصدها كل سنة من خلال ميزانياتها المحلية و خاصة سياسة الإنفاق الاجتماعي في مقدمته نفقات التعليم الأساسي و نفقات الرعاية الصحية للأم و الطفل مما رافقه ارتفاع في نسبة الالتحاق بالمدارس،و طوال فترة المكوث بكرسي الدراسة و خاصة بالنسبة للفتيات و تحسين خدمات الصحة الإنجابية الذي نتج عنه تراجع نسبة وفيات الأطفال و الرضع و الأمهات و انخفاض في نسبة الخصوبة رغم أنه الوسط القروي لا يزال يواجه هذه البعض من هذه التحديات.

الاقتراحات:

إنشاء لجنة فرعية عن لجنة المالية و الميزانية تتولى تقييم و تحليل الميزانية و السياسات العمومية بحسب احتياجات الطفولة و النوع الاجتماعي.

- لا بد على المجالس المنتخبة المحلية و الوطنية إشراك الباحثين و الأكاديميين و محترفون يلمون بالموضوع لمساعدتهم في مناقشة و مراقبة الميزانية.
- القيام باتصالات مع مؤسسات قادرة على تحليل الميزانية من منظور النوع الاجتماعي و الطفولة و كالمعاهد،الجامعات ،المجتمع المدني و هيئات الإحصاء.
- وضع مؤشرات مرقمة لقياس أداء موازنة الطفولة مثل الأهداف الإنمائية للتنمية، معدل الالتحاق بالمدارس ، نسبة مشاركة النساء..

المراجع:

1. هيفاء أبو غزالة، الكاشف في الجندر والتنمية،اليونيفيم،طبعة 2006
2. نيكوليان واسينار،إدراج النوع الإجتماعي في منظمتك غيرحكومية،النسخة العربية للمعهد الدبمقراطي لبنان ،2007،
3. حلمي الراوي، موازنة النوع الاجتماعي في مصر، مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، طبعة 2009
4. عبد الرحمن أبو شمالة، مسرد ومفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، منشورات المفتاح 2006
5. النوع الاجتماعي، العمل، الاقتصاد اللانظامي، قاموس المصطلحات،منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني (نوفمبر) 2008
6. النوع الاجتماعي (الجندر)، سيما عدنان أبو رموز، ماجستير دراسات الإسلامية معاصرة، سنة 2005م
7. إيناس مرحية، دليل التدريب على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة،، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونفيم طبعة 2006 ،
8. دليل عملي للبرلمانيين،البرلمان و الموازنة و النوع الاجتماعي،من إصدارات الطبعة العربية بيروت، سنة 2004
9. شيرين شكري، ورشة عمل حول الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي UNIFEM
10. وزارة المالية و الخوصصة،دليل إصلاح الميزانية و المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية المرتكزة على النتائج و المدمجة لمقاربة النوع الأجتماعي ، المملكة المغربية، سنة 2006
11. المجلس الوطني لشون الأسرة و اليونسيف ،مبادرة إعداد الموازنات الصديقة للطفل:عدد رقم 2،كانون الثاني ن الأردنن2011
12. دليل منجز من طرف خديجة الرباح ،رشيدة الطاهري،محمد الرحموني،دليل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الجماعات المحلية، المغرب، 2006/2005
13. سلوى شعراوي جمعة، نجو موازنة مستجيبة للنوع، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونفيم، طبعة الأولى 2004
14. http://www.unifem.org/index.php?Fpagepid:19: